

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

“ديوان المظالم”

The Independent Commission for Human Rights

# وفيات الأنفاق حقوق ضائعة

إعداد

الباحث القانوني

حازم هنية

## عناوين مكاتب الهيئة

### المقر الرئيس

رام الله - حي بور سعيد، مقابل المجلس التشريعي وخلف مركز التلاسيما "أبو قراط".  
هاتف: ٢٩٨٦٩٥٨ / ٢٩٨٧٥٣٦ +٩٧٢  
فاكس: ٢٩٨٧٢١١ +٩٧٢  
ص.ب ٢٢٦٤  
البريد الإلكتروني: [ichr@ichr.ps](mailto:ichr@ichr.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.ichr.ps](http://www.ichr.ps)

### مكتب الوسط

رام الله التحتا - مقابل السفارة الألمانية - عمارة راحة ط ٣  
هاتف: ٩٨٣٨ +٩٧٢٩٢٢٩٨  
فاكس: ٩٨٣٩ +٩٧٢٢٢٩٨

### مكتبا الشمال

نابلس - عمارة شارع سفيان - عمارة اللحام - ط ١  
هاتف: ٢٣٣٥٦٦٨ +٩٧٢  
فاكس: ٢٣٦٦٤٠٨ +٩٧٢

طولكرم - قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط ٣  
تلفاكس: ٢٦٨٧٥٣٥-٩٧٢٩+

### مكتبا الجنوب

الخليل - رأس الجورة - بجانب دائرة السير - عمارة حريزات طابق ١  
هاتف: ٢٢٩٥٤٤٣ +٩٧٢  
فاكس: ٢٢١١١٢٠ +٩٧٢

بيت لحم - عمارة نزال - ط ٢ - فوق البنك العربي  
هاتف: ٢٧٥٠٥٤٩ +٩٧٢  
فاكس: ٢٧٤٦٨٨٥ +٩٧٢

### مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك فلسطين الدولي  
هاتف: ٢٨٢٤٤٣٨ / ٢٨٣٦٦٣٢ +٩٧٢  
فاكس: ٢٨٤٥٠١٩ +٩٧٢

### مكتب الوسط وجنوب غزة

خانيونس - شارع جلال عمارة الفرا ط ٤ - البنك العربي  
هاتف: ٢٠٦٠٤٤٣ +٩٧٢  
فاكس: ٢٠٦٠٤٤٣ +٩٧٢



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان  
"ديوان المظالم"  
The Independent Commission for Human Rights

وفيات الأنفاق .. حقوق ضائعة

إعداد

الباحث القانوني

حازم هنية

## الفهرس

الملخص التنفيذي.....	٥
مقدمة .....	١١
الفصل الأول .....	١٣
خلفية عامة عن الأنفاق في قطاع غزة:.....	١٣
أولاً: ماهية الأنفاق في رفح .....	١٤
ثانياً: الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ونقص السلع والمواد الاستهلاكية الأساسية. ....	١٧
الفصل الثاني.....	٢١
أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة نتيجة انتشار الأنفاق.....	٢١
أولاً: انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية .....	٢٢
ثانياً: انتهاك الحق في العمل وفق المعايير القانونية.....	٢٦
الفصل الثالث .....	٣١
دور الجهات الرسمية بغزة في متابعة ظاهرة الأنفاق ومنع الانتهاكات الناجمة عنها .....	٣١
أولاً: هيئة الحدود العليا .....	٣٢

ثانيًا: بلدية رفح والأنفاق ..... ٣ ٤

ثالثًا: النيابة العامة ..... ٣ ٥

رابعًا: وزارة الداخلية في حكومة غزة ..... ٣ ٦

المرفقات ..... ٤ ١

أولاً: إفادة حصلت عليها الهيئة من عائلة أحد ضحايا العمل في الأنفاق: ..... ٤ ١

ثانيًا: إفادة حصلت عليها الهيئة من أحد العاملين في الأنفاق: ..... ٤ ٢

ثالثًا : رسالة موجهة من الهيئة إلى رئيس بلدية رفح : ..... ٤ ٣

رابعًا : رسالة موجهة من الهيئة إلى النائب العام : ..... ٤ ٤

خامسًا : رسالة موجهة من الهيئة إلى وزير الداخلية: ..... ٤ ٥

## الملخص التنفيذي

ترصد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في هذا التقرير وفيات الأنفاق، مسلطة الضوء على واقع الأنفاق في منطقة الحدود الفلسطينية المصرية، وعلى تبعات هذا الواقع وما ينتج عنه من انتهاك للحق في الحياة والسلامة الجسدية، والحق في العمل، ومدى تأثير تلك الانتهاكات على حياة المواطنين في قطاع غزة.

يتكون التقرير من ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول منها خلفية عامة عن الأنفاق في قطاع غزة، وماهية هذه الأنفاق، ومدى تأثير الحصار الإسرائيلي على نقص السلع والمواد

الاستهلاكية الأساسية التي

يحتاجها قطاع غزة، فبين هذا التقرير أن الأوضاع الحالية التي يعيشها قطاع غزة هي الأسوأ منذ عام ١٩٦٧ على مستوى الأمن الاقتصادي وظروف العيش، والانهيار الاقتصادي الذي تسبب فيه





الحصار الإسرائيلي والذي أثر على كافة القطاعات ، من صناعية ، وخدمائية ، وإنشائية ، وزراعية ، وهو ما دفع سكان قطاع غزة لإيجاد منفذ لإنقاذ أنفسهم ، وهل يخشى الغريق البلبل؟! وكان هذا المنفذ هو حفر الأنفاق الحدودية وبنائها ، حيث شكلت فيما بعد البديل الاقتصادي لدخول كثير من السلع الضرورية .

**وتناول الفصل الثاني** أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نتيجة انتشار الأنفاق ، حيث تصدر هذه الانتهاكات (انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية) سواء بسبب السقوط في الأنفاق ، أو انهيارها ، أو الاختناق بداخلها ، وآخرها بسبب الصعق أو التماس الكهربائي ، و(انتهاك الحق في العمل وفق المعايير القانونية) كانتهاك آخر لا يقل أهمية عن سابقه ، حيث إن العمل في الأنفاق هو من الأعمال التي تحمل مخاطرة لمن يقوم بها وتحتاج تنظيمًا خاصًا يضمن شروط الأمن والسلامة فيها أسوة بباقي الأعمال الخطرة ، كالعمل في المناجم ، حيث نتعرف من خلال التقرير على ظروف العمل داخل الأنفاق وشروطه ، وذلك من خلال حصول الهيئة على إفادات من بعض العمال ، ومن خلال مشاهداتها الحية لواقع الأنفاق ونظام العمل فيها .



وتناول الفصل الثالث دور الجهات الرسمية في مراقبة ومتابعة الأنفاق ، وذلك من خلال رصد الهيئة ، دور هيئة الحدود العليا في حماية الحدود ومتابعة الأنفاق ، ودور بلدية رفح الخدماتي لأصحاب الأنفاق والآليات التي تتبعها للحد من الانتهاكات الناتجة عن وجود الأنفاق ، ودور النيابة العامة في استقبال شكاوى المواطنين وآليات معالجتها ، والإجراءات التي تتخذها في متابعة حالات الوفاة في الأنفاق للتأكد من الشبهة الجنائية ، بالإضافة إلى دور وزارة الداخلية في مراقبة ومتابعة الأنفاق وحماية العاملين فيها . وقد خلاص التقرير إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تبلورت في التالي :

- ١ . الزيادة المستمرة لأعداد القتلى والمفقودين والمصابين نتيجة الأنفاق أو بسببها ، ارتباطاً شرطياً وموضوعياً بزيادة أعداد الأنفاق وانتشارها .
- ٢ . عدم وجود آليات مراقبة ومتابعة حقيقية للأنفاق في قطاع غزة ، على الرغم من معرفة الحكومة في غزة بهيكلها المختلفة ، بأماكن الأنفاق وأعدادها والعاملين فيها وما يتم إدخاله إلى قطاع غزة من خلالها .
- ٣ . حق المواطن في الحياة والسلامة الشخصية من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز المساس فيها حتى في الظروف الطارئة أو الاستثنائية ، فلا يجوز للحكومة أن تترك أحداً يعيث بحياته تعسفاً أو تسمح له بإيذاء نفسه أو المخاطرة فيها .
- ٤ . اشتراط قيام كل صاحب نفق بالتسجيل لدى بلدية رفح ودفع مبلغ مالي مقابل قيام البلدية بتمديد خطوط الكهرباء وبعض الخدمات الإضافية للأنفاق ، يوجب على البلدية القيام بدور أكبر في متابعة الأنفاق ومراقبتها ، ويوجب أيضاً وضع عدة معايير أخرى تضمن من خلالها توافر الحد الأدنى لشروط وظروف الأمن والسلامة الشخصية ، ومعايير عمل تضمن متطلبات الأمن والسلامة المهنية التي يتطلبها القانون في أي عمل من الأعمال والنشاطات المختلفة ، فكيف تلك التي يجب أن تتضمن شروطاً خاصة تضمن أمن العاملين وسلامتهم إذا ما أقر بشرعية احتياجها وفقاً للظروف الطارئة والاستثنائية .
- ٥ . أنتج وجود الأنفاق علاقات إنسانية واجتماعية ورسمية خارجة عن التنظيم

والبناء القانوني في المجتمع ، تعزز من خلالها علاقات استغلال حاجة المواطن الغري للعمل في ضوء ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وإقباله على عمل قد يؤدي بحياته مقابل توفير متطلبات المعيشية بحدها الأدنى ، الأمر الذي دفع العديد من العائلات إلى التغاضي عن عمل أبنائها دون النظر للعواقب الوخيمة نتيجة العمل في الأنفاق .

٦ . تدمير الاقتصاد المحلي من خلال عدم تحصيل الحكومة للضرائب على السلع والخدمات ، الأمر الذي يؤثر على قدرتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ، ويؤثر على دورة الاقتصاد وحركة رؤوس الأموال ، حيث يحول المجتمع إلى طبقات اقتصادية واسعة الفجوات ، وحرمان قطاع البنوك من القيام بدورها في تنمية النشاطات الاقتصادية المختلفة وفق الحاجات المحلية ، وهو ما يؤدي إلى تدهور البنية الاقتصادية لقطاع غزة وحاجته إلى سنوات أكبر للتعافي من الحصار واقتصاد الأنفاق .

٧ . تبين للهيئة أن كثيراً من الواردات التي تدخل إلى قطاع غزة عبر الأنفاق بكميات كبيرة أصبحت في متناول الجميع دون مراعاة للضوابط التي تحد من انتشارها للأضرار المترتبة عليها ، والتي منها على سبيل المثال الدراجات النارية وماتورات الكهرباء التي دخلت إلى قطاع غزة عبر الأنفاق دون توافر متطلبات مواصفات الأمن والسلامة الشخصية .

## التوصيات

١ . ضرورة قيام السلطة الوطنية بالضغط على المجتمع الدولي لرفع الحصار الاقتصادي فوراً عن قطاع غزة ، بما يضمن دخول جميع السلع والبضائع ، والمواد الأساسية ، ويعتبر ذلك التزاماً قانونياً يجب على المجتمع الدولي القيام به ، خاصة الدول الموقعة والملتزمة باتفاقيات وقانون حقوق الإنسان .

٢ . ضرورة قيام الحكومة في غزة بمسؤولياتها في مراقبة ومتابعة الأنفاق ومنع انتشارها ، ومعالجة الآثار والنتائج المترتبة عليها وفق القانون ، حيث إن مبدأ



الضرورة والظروف الاستثنائية لا يعفي الحكومة من القيام بدورها في حماية حياة المواطنين وحقوقهم .

٣ . إيجاد آليات استثنائية لحماية المواطنين أثناء عملهم وتجنبيهم المخاطر قدر الإمكان ، مع وجوب اتباع آليات لتعويض المتضررين طبقاً للقانون على اعتبار أنهم يسهمون في تخفيف حدة الحصار المفروض على قطاع غزة .

٤ . تطبيق قواعد ومعايير قانون العمل الفلسطيني على عمال الأنفاق ، بالإضافة إلى وجوب توافر متطلبات الأمن والسلامة الشخصية ، بما يضمن الحد من الانتهاكات الناتجة عن العمل في الأنفاق .

٥ . ضرورة قيام الحكومة في غزة بمحاربة ظاهرة السوق السوداء الناتجة عن الأنفاق ، من خلال مراقبة السلع والبضائع وضبط الأسعار ، وضمان عدم دخول السلع والمواد المنتهية الصلاحية أو الممنوعة والمخدرات باختلاف مسمياتها ، وتطبيق قواعد قانون حماية المستهلك الفلسطيني ، بما يضمن المحافظة على حقوق المستهلكين وسلامة المنتجات ، ونزاهة المعاملات الاقتصادية .



## مقدمة

شكل الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، الممتد منذ منتصف عام ٢٠٠٧، واقعا جديدا نتجت على إثره العديد من الظواهر والوقائع التي حددت معالم جديدة واستثنائية طالت بآثارها جميع مناحي حياة المواطنين في قطاع غزة.

وتعتبر الأنفاق أبرز تلك الظواهر التي شكل وجودها واتساعها في الآونة الأخيرة محطة جديدة من التغييرات التي فرضت نفسها وآثارها وثقافتها على المواطنين، وخلقت وقائع ومعطيات جديدة مست بشكل مباشر حقوق المواطنين المكفولة بالقانون، التي يقع على عاتق السلطة بهيكلها المختلفة توفير وصيانة متطلبات تمتع المواطنين بها.

ترصد الهيئة في هذا التقرير الأنفاق في قطاع غزة في ظل تنامي وتعاظم الأخطار المحدقة بالمواطنين نتيجة لاتساعها وانتشارها، ومساسها المباشر بحياتهم وأرزاقهم وحقوقهم الأساسية، بالإضافة إلى ما استحدثته تلك الأنفاق من خلق نمط قانوني واقتصادي لا يتضمن القواعد والمعايير القانونية التي كفلتها الأنظمة والقوانين المرعية.

تهدف الهيئة من خلال هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على واقع الأنفاق في قطاع غزة، لإبراز الانتهاكات التي طالت حقوق المواطنين نتيجة لها، ودور الجهات الرسمية في قطاع غزة في متابعة تلك الانتهاكات ومعالجتها وقياس مدى ملاءمة تلك الإجراءات



للمعايير القانونية للخروج باستخلاصات ونتائج لمنع تلك الانتهاكات والحد من آثارها،  
إعمالاً للدور القانوني المناط بها في حماية وصيانة حقوق المواطنين وحرياتهم.



## الفصل الأول

### خلفية عامة عن الأنفاق في قطاع غزة:

تتميز المدن الحدودية - في معظم بلدان العالم - بأنها الملجأ والوجهة التي يقصدها الخارجون عن القانون أو المهربون ، وتشكل أيضاً ملاذاً وملجأً للمقاومين وتهريب السلاح واحتياجات المقاومة ، وبالتالي فإن الحديث عن الأنفاق في قطاع غزة هو حديث عن ظاهرة تاريخية تراكمت واتسعت عبر مراحل تاريخية متعددة وممتدة منذ عام ١٩٤٩ حتى اليوم .

وشكل عام ١٩٨٢ ، وهو تاريخ انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من سيناء شمال جمهورية مصر العربية ، المحطة التاريخية الهامة في تفعيل عملية التهريب وبداية ظهور الأنفاق السرية واستخدامها لأغراض تهريب الممنوعات عموماً واحتياجات المقاومة خصوصاً . بدأت الأنفاق تأخذ منحى آخر مع بداية انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ م . وهو تهريب السلاح لفصائل المقاومة ، وازداد عددها وتوسع نشاطها ، حيث عملت سلطات الاحتلال على تدمير وتفجير ما تكتشفه منها ، واستمر ذلك حتى إخلاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٥ .

ومع إحكام الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة منتصف عام ٢٠٠٧ ، بعد سيطرة حركة حماس عليه وتفردا في إدارته ، بدأت الأنفاق في رفح تشكل منعطفاً جديداً في حياة المواطنين في قطاع غزة حيث باتت المصدر الأساسي والأهم لدخول السلع والبضائع

بأنواعها المختلفة، ومصدرا حيويا من مصادر العمل النادر في قطاع غزة.

## أولاً: ماهية الأنفاق في رفح

يتمد قطاع غزة على مساحة 360 كم<sup>٢</sup>، بطول 41 كم، وعرض يتراوح بين 6 و 12 كم، ويبلغ طول الشريط الحدودي من البحر غربا حتى حدود عام ١٩٦٧م شرقا ١٣ كيلومتراً تقريبا، لكن المسافة التي تمتد بها الأنفاق في مدينة رفح هي ٨ كيلومترات تقريبا، وتمتد من منطقة تل زعرب غربا حتى نهاية منطقة الجرادات شرقا، أي شرق معبر رفح، وهذه المسافة تربتها طينية وهي التي تصلح لحفر الأنفاق، حيث يبلغ طول النفق ما بين ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ متر، ويتراوح عرضها ما بين ٥٠ سم إلى مترين، ويبلغ ارتفاعها من متر إلى متر ونصف، ويتم حفرها على عمق يتراوح ما بين ٨ إلى ٣٠ مترا تحت سطح



الأرض .

ومع اشتداد الحصار الإسرائيلي على القطاع تزايد عدد الأنفاق مما يقدر بـ ٢٠ نفقاً في منتصف ٢٠٠٧ إلى أن وصل ٧٠٠ نفق حتى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٨ ، ونتيجة الاستهداف المباشر للطيران الحربي الإسرائيلي للمنطقة الحدودية وخاصة الأنفاق ، بلغ عدد الأنفاق العاملة في قطاع غزة بعد الحرب ما يقدر بـ ٣٠٠-٣٥٠ نفقاً ، ويصل عددها حتى عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب ١٢٠٠ نفق ، علماً أنه لا توجد إحصائية رسمية توضح عدد الأنفاق بشكل محدد ودقيق .

وتبلغ تكلفة إنشاء النفق بين عشرين ألف دولار ومئة ألف دولار حسب طول النفق (بحيث تبلغ تكلفة المتر الواحد حوالي \$١٠٠) وكلما زادت التكلفة زاد ارتفاع أسعار السلع والبضائع المهربة من ذلك النفق ، بحيث تضاف تكلفة حفر وبناء النفق إلى أسعار السلع والبضائع<sup>١</sup> .

وتستخدم الأنفاق لإدخال البضائع و المواد من جانب واحد فقط ولا يجري تصدير أي مادة أو سلعة من غزة إلى مصر والخارج . ويقدر الاستيراد الشهري عبر الأنفاق ما بين ٣٥-٤٠ مليون دولار . وتقدر الأرباح التي يجنيها التجار وأصحاب الأنفاق والعاملون بها سنوياً بنحو ٢٠٠-٣٠٠ مليون دولار<sup>٢</sup> .

وتنقسم منطقة الأنفاق إلى ثلاث مناطق جغرافية ، بحسب نوع السلع والمواد التي يتم توريدها كالتالي:

منطقة أنفاق مختصة بتوريد البترول ومشتقاته (السولار ، البنزين ، الغاز) .  
ومنطقة أنفاق تجارية مختصة بتوريد الملابس ، وبعض الأجهزة الكهربائية ، و مواد التنظيف ، والفحم ، ومواتير الكهرباء .

١ انظر تقريراً حول أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156356#>

٢ انظر التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٨ ، منشور على موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات .



ومنطقة أنفاق مختصة بتوريد الأخشاب ومستلزماته والدهانات والأدوات البلاستيكية.

ووفقاً لإفادة المواطن أسامة العفيفي وهو أحد سكان المنطقة الحدودية، (بيته لا يبعد سوى ٢٠٠ متر عن الأنفاق)، فإن «عدد الأنفاق التي دمرت في القصف الإسرائيلي يقارب ٥٠٠ نفق، من مجمل عدد الأنفاق التي تقدر بـ ١٤٠٠ نفق، وبالتالي فإن العمل مستمر تحت الأرض، نلاحظ ذلك بشكل يومي فنحن سكان المنطقة، وأنا أعتقد بأن الأمن المصري أمن قوي، والجيش قادر على منع الأنفاق ولكنه يعتبرها المتنفس الوحيد للشعب الفلسطيني ومصدر رزق للشباب في ظل إغلاق المعابر والحصار، وأن أكبر نسبة من الشباب الذين يعملون في الأنفاق يأتون من المخيمات والأحياء الفقيرة في شمال قطاع غزة، حيث يعمل على الشريط الحدودي أكثر من ١٢ ألف عامل، ويستثنى من ذلك من يعمل بالتجارة أو النقل والتوزيع ليصل العدد إلى حوالي ١٥ ألف عامل لغاية العام ٢٠٠٩، وقد وصل عدد العاملين في الأنفاق حتى عام ٢٠١٢ حوالي ٣٠ ألف عامل<sup>٣</sup>. وأضاف المواطن (أن الأراضي التي يتم حفر الأنفاق منها تعود غالبيتها لعائلات من مدينة رفح على امتداد الشريط الحدودي، ولكن أكثر نسبة من الأنفاق تنحصر بين منطقتي تل زعرب وحي البرازيل، أي في مسافة تبلغ ٣ كيلومترات تقريبا، وكان عمق بعض الأنفاق في السابق لا يتجاوز ١٥ مترا، ولكن بعد الانهيارات الرملية والاهتزازات الناتجة عن القصف لم يكن بمقدور أصحاب الأنفاق اعتماد هذه المسافة في الحفر خشية انهيار النفق، وكذلك طول النفق أصبح أبعد مما كان عليه في السابق، حيث يتراوح طول الأنفاق عادة ما بين ٢٠٠ إلى ٨٠٠ متر وتعتمد تكلفة النفق الإجمالية على المسافة ودرجة البعد بين الحدود المصرية ونقطة البدء في النفق، حيث تبلغ تكلفة النفق القريب من منطقة الحدود حوالي ١٥,٠٠٠ دولار بينما المناطق البعيدة عن الحدود تكلف ما يقارب ٤٠,٠٠٠ دولار، ويمكن أن يستغرق بناء نفق واحد خمسة أشهر).

٣ مقالة بعنوان «مصرع عامل فلسطيني داخل نفق للتهريب بين قطاع غزة ومصر» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، موقع إلكتروني، ١٩-٩-٢٠١٢.



## ثانيًا: الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ونقص السلع والمواد الاستهلاكية الأساسية.

أدى استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الممتد منذ منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى الآن ، واعتبار قطاع غزة كيانا معادياً بعد سيطرة حركة حماس عليه ، وما تبع ذلك من إجراءات وسياسات مرتبطة به ، إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير لسكانه ، رافقه انهيار اقتصادي شمل كافة القطاعات (قطاعات الصناعة والخدمات والإنشاءات والزراعة) ، إضافة إلى تدمير القطاع الخاص الذي كان يشغل نحو ١٢٠ ألف وظيفة بما فيها وظائف في القطاعات الصناعية نتيجة إغلاق أكثر من ٩٠٪ من المنشآت الصناعية ، بالإضافة إلى تأثيره على القطاعات التجارية والبنائية ، والزراعية ، والخدماتية ، وارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة إلى ٩٠٪ ، واعتبرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الوضع الحالي هو الأسوأ الذي يشهده قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ على مستوى الأمن الاقتصادي وظروف العيش ، حيث فاقم الحصار الوضع الاقتصادي المتدهور أصلاً في قطاع غزة وزاد عدد المحتاجين إلى ثلاثة أضعاف ، وزاد عدد حالات الفقر المدقع من ١٠٠ ألف مواطن إلى ٣٢٠ ألف مواطن بزيادة قدرها ٢٢٠ ألف مواطن من المعدمين والفقراء ، كما أدى تدهور الأوضاع الإنسانية بصورة مستمرة خاصة بين الفقراء اللاجئين ، إلى إضافة ٨٠ ألف عائلة جديدة أي ما تعادده ٤٠٠ ألف مواطن ، طلبوا مساعدات إضافية غير ما تقدمه الاونروا ، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على الأطفال من كافة الجوانب (الصحية والاجتماعية والنفسية) حيث يصل سوء التغذية إلى حوالي ٦٣٪ من أطفال قطاع غزة ، وأن ٥١٪ منهم لم تعد لديهم الرغبة بالمشاركة في أية نشاطات .<sup>٧</sup>

٤ انظر تقرير التأثير الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة (محاصرون) ، منشور على الموقع الإلكتروني ، [http://www.ochaopt.org/documents/Ocha\\_opt\\_Gaza\\_impact\\_of\\_two\\_years\\_of\\_blockade\\_August\\_2009\\_arabic.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/Ocha_opt_Gaza_impact_of_two_years_of_blockade_August_2009_arabic.pdf)

٥ انظر التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٨ .

٦ راجع المؤتمر الصحفي الذي عقده مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة جون جنج بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١ منشور على الموقع الإلكتروني لوكالة سما الإخبارية .

٧ ورقة عمل بعنوان «اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية!» . . الدكتور سمير أبو مدللة .



وفي ظل تلك المعطيات والتوقف التام لكافة المرافق الاقتصادية الإنتاجية، بما فيها المرافق الصناعية والزراعية والخدمية، الناجم عن حظر الواردات إلى قطاع غزة، ومنع تجار القطاع من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام وحصر الاستيراد فقط ضمن قائمة لا تتجاوز عشرات السلع من المواد الغذائية والأدوية الأساسية والإغاثية، ازدهر وانتشر بناء الأنفاق والاتجار عبرها لتصبح خلال الآونة الأخيرة البديل التجاري والاقتصادي لدخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة.

جدير بالذكر أنه كان يدخل إلى قطاع غزة حتى تاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٩ (٤٠) صنفاً من المواد الغذائية الأساسية و(٢٦) سلعة زراعية من أصل ٤٠٠٠ صنف من مختلف الأصناف كانت ترد إلى قطاع غزة عبر المعابر الحدودية المختلفة قبل الحصار، بما يشكل ٢٪ من حجم السلع والبضائع، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية الإنسانية التي تقدمها الدول كمساعدات إغاثية وطارئة، حيث إن ٨٥٪ من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات المقدمة من وكالة الغوث ومنظمة الغذاء العالمي وبعض الجمعيات الخيرية<sup>٨</sup>.

ويدخل إلى قطاع غزة منذ تاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٩ (٦٠) صنفاً من المواد الغذائية الأساسية و(٢٨) سلعة زراعية من أصل آلاف الأصناف سابقة الذكر<sup>٩</sup>، وفي منتصف عام ٢٠١٠ تم تخفيف الحصار من قبل الجانب الإسرائيلي، وذلك بعد الضغوطات الدولية التي تعرضت لها إسرائيل عقب مجزرة «أسطول الحرية» الذي كان يُقل عدداً من المتضامنين مع الشعب الفلسطيني في محاولة منهم لتخفيف الحصار، حيث قام الجانب الإسرائيلي بزيادة عدد الشاحنات الواردة لقطاع غزة من ١٠٠ شاحنة يومياً إلى ٢٥٠ شاحنة مع التحكم وفرض قيود على نوع وكمية السلع الواردة إلى قطاع غزة، كذلك في عام ٢٠١١ تم إرسال سفن محملة بالمساعدات ومجموعة من القوافل البرية التي سعت لكسر الحصار عبر معبر رفح والتي ساعدت في إدخال كميات من المواد الإغاثية والغذائية الضرورية لحياة سكان قطاع غزة.

٨ تقرير صادر عن الغرفة التجارية الفلسطينية لمحافظات غزة (ماذا بعد الحرب على قطاع غزة).

٩ مقابلة أجرتها الهيئة مع المهندس رائد فتوح رئيس لجنة تنسيق البضائع لقطاع غزة التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني.

وجدير بالذكر أن أزمة الحصار ما زالت قائمة حتى الآن ، حيث إن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يمنع دخول المواد الخام الأولية والمعدات المتوسطة والثقيلة ، علماً أن المواد الاستهلاكية التي تأتي عبر المعابر التجارية تغطي ثلثي حاجة السكان فقط .

على سبيل المثال ، «الإسمنت» كمادة من مواد البناء الأساسية ، بلغ الوارد الفعلي منها عبر المعابر التجارية في شهر آب ٢٠١٢ ، ٧,٩٩٩ طنّاً من أصل ٩٣,٠٠٠ طن احتياجاً





شهرياً .

ومثال آخر غاز الطهي ، حيث يحتاج قطاع غزة يومياً ما يعادل ٣٠٠ طن ، وما يتم السماح بدخوله لا يتجاوز ١٨٠ طناً في أحسن أحواله ، وفي الفترة الأخيرة لا يتجاوز ٩٨ طناً .

ويسبب هذا الحصار ومع تزايد واتساع مظاهر الفقر والبطالة وشلل كافة القطاعات الاقتصادية اتسعت عملية بناء الأنفاق والتجارة عبرها ، واستخدمت مئات العاطلين عن العمل المستعدين للمخاطرة بحياتهم لحساب جماعات التهريب في كل من رفح الفلسطينية والمصرية ، وأصبحت تشكل البديل الاقتصادي لدخول بعض السلع والبضائع الضرورية وخاصة الوقود (سولار ، بنزين ، غاز) .

من خلال الاستعراض السابق نستطيع تلمس حجم تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين ، وتفاقم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ، نتيجة لاستمرار الحصار الإسرائيلي المفروض عليه .

## الفصل الثاني

### أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة نتيجة انتشار الأنفاق

رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان جملة من الانتهاكات التي رافقت انتشار الأنفاق في قطاع غزة واتساع دائرة المتضررين نتيجة لها، حيث بلغ عدد الوفيات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ (٨) حالات وفاة، وفي عام ٢٠١١ بلغ عدد الوفيات (٣٠) مواطنًا، وفي عام ٢٠١٠ (٣٣) مواطنًا، أما في عام ٢٠٠٩ فبلغ (٦٥) مواطنًا وأصيب أكثر من ٦٢٢ آخرين بسبب الأنفاق، إضافة إلى وفاة (٥٩) مواطنًا وإصابة ١٨٠ آخرين خلال عام ٢٠٠٨، فيما بلغ عدد الوفيات في عام ٢٠٠٧ منذ تاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٧ حالة وفاة واحدة وأصيب ١٦ آخرون<sup>١٠</sup>، وبالتالي شكل عام ٢٠٠٩ أعلى نسبة من وفيات الأنفاق تقدر بـ ٩,٣١٪ من إجمالي الوفيات، يليه عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦,٢٦٪. وبلغت نسبة الوفيات من الأطفال ٦,٩٪ من إجمالي الوفيات<sup>١١</sup>.

كما سجلت الهيئة العديد من الانتهاكات التي تتعلق بظروف وشروط العمل في الأنفاق في ظل عدم توافر الحماية القانونية وعدم توافر متطلبات الحد الأدنى من مواصفات الأمن والسلامة للعاملين في الأنفاق، الأمر الذي أدى إلى تفاقم وزيادة حالات الوفاة والإصابات الناتجة عن العمل بالأنفاق أو بسببها.

١٠ أعداد الوفيات الواردة أعلاه وفقًا لرصد الهيئة بالمطابقة مع مستشفى أبو يوسف النجار في رفح، ولا تشمل

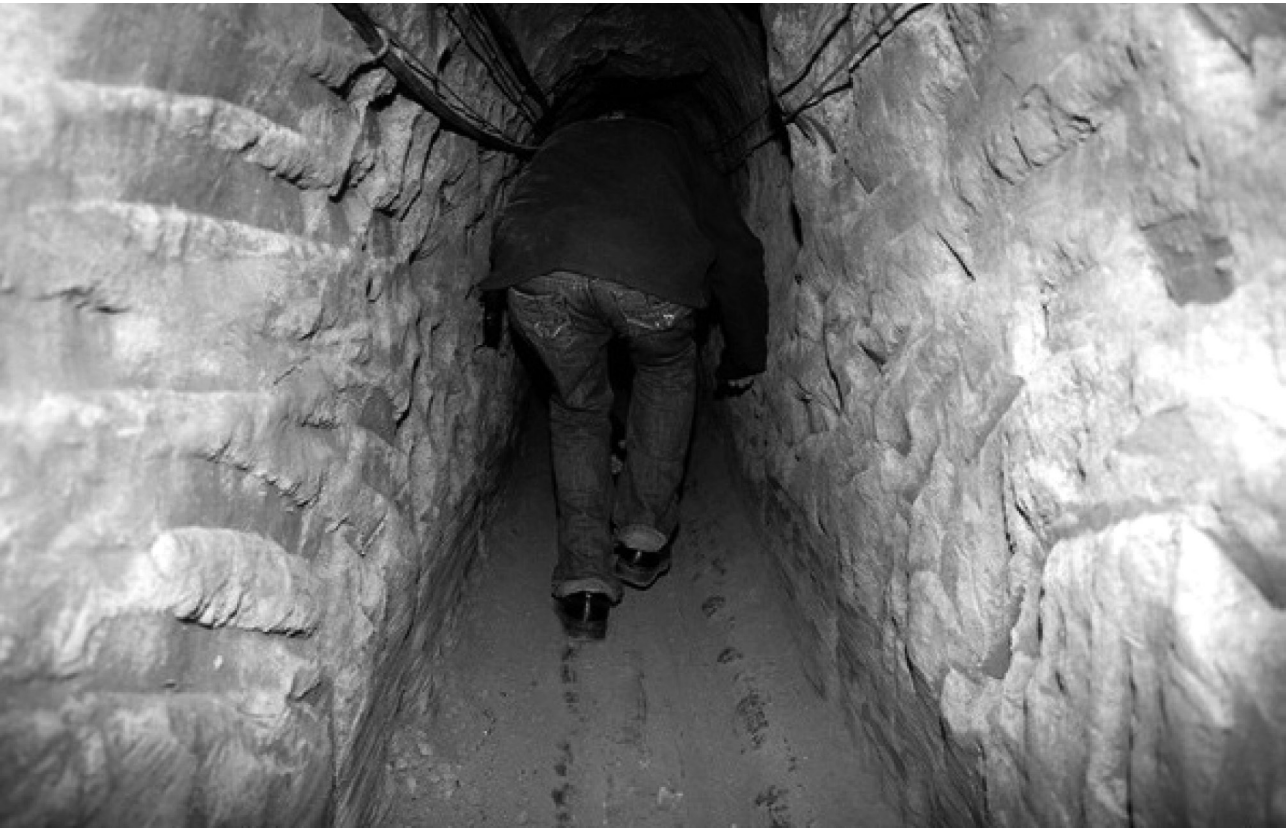
تلك الأعداد الوفيات الناجمة عن القصف الإسرائيلي واستهدافه المباشر للأنفاق.

١١ انظر مركز المعلومات الصحية الفلسطيني في قطاع غزة.

## أولاً: انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية

يقصد بالحق في الحياة والسلامة الشخصية، حماية الإنسان وحياته، وسلامته الجسدية والصحية والعقلية والنفسية، وعدم التعرض له بأي شكل مخالف للقانون، وهو من الحقوق الطبيعية الملازمة للإنسان، ولا يجوز المساس بها حتى في الظروف الاستثنائية أو الطارئة.

يعتبر الحق في الحياة والسلامة الشخصية، حقاً أساسياً من الحقوق المدنية والسياسية التي نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ودعت إلى وجوب احترامه وتطبيقه فوراً<sup>١٢</sup>. لم يتطرق القانون الأساسي الفلسطيني للحق في الحياة بصورة مباشرة، وإنما تم التطرق إليه بصورة ضمنية، وذلك في المادة (١٠) التي جاء في الفقرة الأولى منها أن حقوق الأحرار وحرياتهم الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.



يتضح من خلال عرض مفهوم الحق في الحياة والسلامة الشخصية ، وكفالة القانون لهذا الحق أن الحفاظ عليه وعلى مكوناته أحد أهم الأدوار التي تضطلع بها السلطة التنفيذية باعتبارها الحارس الأمين على حماية حقوق المواطنين ، وفي هذا الإطار رصدت الهيئة ووثقت وفاة (٥٧) مواطناً بسبب الأنفاق خلال عام ٢٠٠٩ ، إضافة إلى مئات المصابين والمتضررين نتيجة لها ، وقد تعددت وازدادت حالات الوفاة نتيجة الأنفاق للعديد من الأسباب ، أبرزها التالية:

#### ١. الوفاة نتيجة السقوط في النفق

رصدت الهيئة عدة حالات وفاة ناجمة عن العمل داخل الأنفاق نتيجة سقوط المتوفي داخل النفق على عمق ٢٠-٣٠ متراً تحت الأرض ، كما في حالة المواطن إبراهيم الشاعر (٢٥ عاماً) الذي توفي نتيجة سقوطه من أعلى فتحة نفق يعمل به ، الأمر الذي أدى إلى وفاته على الفور ، حيث كان يظهر على جثته آثار الكدمات وكسور في الأطراف نتيجة السقوط .

#### ٢. الوفاة نتيجة انهيار الأنفاق

يعتبر انهيار الأنفاق أحد أبرز الأسباب في وفاة العديد من المواطنين ، وقد تعددت أسباب انهيار الأنفاق إما كنتيجة مباشرة لاستهداف الطيران الحربي الإسرائيلي لها ، وإما بسبب تداخل عمليات الحفر العشوائية ، أو انهيار ذاتي ناتج عن عملية الحفر ونوع التربة ، وقد رصدت الهيئة العديد من حالات الوفاة نتيجة انهيار الأنفاق واختناق من بداخلها ، كان أبرزها وفاة الطفل تامر عبد الحميد قشطة البالغ من العمر ٦ أعوام الذي توفي بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٩ نتيجة إصابته باختناق مع وجود بتر في الرأس واليد اليمنى نتج عن قيام آليات الإنقاذ بصدمه أثناء البحث عنه ، وذلك نتيجة انهيار أحد الأنفاق في المنطقة التي كان يلعب فيها ، وفي السياق نفسه أفاد المواطن محمود فوجو (٥٥ عاماً) سكان محافظة رفح الغربية ، ويعيل أسرة مكونة من ٦ أفراد ، بأنه فقد أحد أبنائه نتيجة العمل في الأنفاق وهو حمادة فوجو (٢١ عاماً) الذي توفي بتاريخ ١/٨/٢٠٠٨ ، حيث كان يعمل بالنفق

وانهار عليه هو وسبعة أشخاص كانوا متواجدين في النفق ذاته ، توفي منهم ستة أشخاص أحدهم ابنه) .

وسجلت الوفيات بسبب انهيار الأنفاق أعلى نسبة من الوفيات حتى عام ٢٠١١ ، حيث بلغت النسبة ٣, ٥٥٪ من إجمالي الوفيات داخل الأنفاق ، بينما سجلت نسبة ٤, ١٤٪ من الوفيات داخل الأنفاق بسبب الصعقة الكهربائية<sup>١٣</sup> .

### ج. الوفاة نتيجة الاختناق

رصدت الهيئة العديد من حالات وفاة المواطنين الناتجة عن الاختناق داخل الأنفاق ، وتتعدد أسباب الاختناق داخل الأنفاق ، فإما أن تكون نتيجة نقص الأوكسجين الناجم عن عمق النفق ، أو بسبب تسرب البنزين والسولار والمواد البترولية التي تنقل عبر الأنفاق ، وذلك كما في حالة وفاة المواطن تامر سيد فرج (٢٢ عاماً) الذي توفي بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٩ نتيجة إصابته باختناق ناتج عن تسرب بنزين داخل النفق الذي يعمل فيه ، وحالة وفاة المواطن أسعد فيصل الكيلاني (٤٢ عاماً) ، ورامي زياد طباسي (٢٤ عاماً) اللذين توفيا بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٩ نتيجة اختناقهما داخل النفق الذين كان يعملان فيه .

### د. الوفاة نتيجة الصعق أو التماس الكهرباء

رصدت الهيئة العديد من حالات وفاة المواطنين نتيجة الصعق أو التماس الكهربائي داخل الأنفاق ، حيث عادة ما يحتوي النفق على أسلاك وتمديدات كهربائية تستخدم لإضاءة النفق ولعمليات النقل المختلفة التي تستخدم البكرات والحبال ويتم تشغيلها بمواتير الكهرباء ، وذلك كما في حالة وفاة المواطن عميد عمر الهالول (١٩ عاماً) الذي توفي بتاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٩ نتيجة إصابته بصعقة كهربائية داخل أحد الأنفاق .

كما وثقت الهيئة العديد من الوفيات والإصابات الناتجة عن ضخ غاز من جهة الجانب المصري كان أبرزها وفاة تسعة أفراد من عائلة قشطة نتيجة محاولة سبعة أفراد منهم إنقاذ اثنين تم سقوطهما داخل النفق أثناء ضخ غاز من جهة الجانب المصري .

١٣ انظر مركز المعلومات الصحية الفلسطيني في قطاع غزة (مرجع سابق) .



إضافة أيضا إلى عدة حالات وفاة وإصابات نتيجة انقطاع وسقوط بكرات النقل النازلة داخل النفق وانقطاع حبال الشد ، حيث يبلغ عمق بعض الأنفاق ما يزيد عن ٣٠ متراً تحت الأرض .

يتضح من خلال الاستعراض السابق لصور وأشكال انتهاكات الحق بالحياة والسلامة البدنية الناتجة عن انتشار الأنفاق ، استمرار الوفاة داخل الأنفاق خلال الأعوام السابقة ، وزيادة حدتها عاماً بعد عام ، نتيجة لتكرار الأسباب نفسها والأشكال السابقة ، دون الالتفات إلى حجم الخطر الذي أحدثته تلك الانتهاكات التي طالت حقوق المواطنين الأساسية ، ومن أهمها حقهم في الحياة والسلامة الجسدية .



## ثانيًا: انتهاك الحق في العمل وفق المعايير القانونية

يعتبر الحق في العمل من أهم المكونات الأساسية لحقوق الإنسان ، باعتباره من الحقوق التمكينية التي تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية للعمل على توفير حدوده الدنيا ، بما يضمن إعمال وتفعيل مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تنصّ عليها العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، ويعتبر الحق في العمل من الحقوق التي تتأثر بالظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط به . ولذلك ، فإنّ أيّ تطور أو تبدل في هذه الأوضاع ، سرعان ما ينعكس تطوراً وتبدلاً في مدى إعمال هذا الحق<sup>١٤</sup> .

نص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (٢٥) على الحق في العمل باعتباره من الحقوق الأساسية للمواطنين ، وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه ، كما كفل القانون في الفقرة الثانية من المادة نفسها علاقات العمل بما يكفل العدالة ويوفر للعمال الرعاية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية .

ونظم قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ هذا الحق ، حيث حدد مجموعة من الضوابط والمعايير التي يجب أن تتوفر في أي عمل منظم وفقاً لأحكام هذا القانون ، والتي تضمن بالحد الأدنى مجموعة المعايير الدولية التي نصت عليها المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان . كما حدد الحماية القانونية لأطراف الإنتاج في علاقات العمل المختلفة ، ولعل أبرز أوجه الحماية التي تضمنها القانون تلك المتعلقة بظروف العمل وشروطه التي

١٤ انظر المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على (تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل ، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية ، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق) والمادة (٧) التي تنص على (تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادل ومرضية تكفل على الخصوص:

- أ . مكافأة توفر لجميع العمال ، كحد أدنى:
- ١- أجراً منصفاً ، ومكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز ، علي أن يضمن للمرأة خصوصاً تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل ، وتقاضيتها أجراً يساوي أجر الرجل لدى تساوي العمل؛
- ٢- عيشاً كريماً لهم ولأسرهم طبقاً لأحكام هذا العهد؛
- ب . ظروف عمل تكفل السلامة والصحة؛
- ج . تساوي الجميع في فرص الترقية ، داخل عملهم ، إلى مرتبة أعلى ملائمة ، دون إخضاع ذلك إلا لاعتباري الأقدمية والكفاءة؛
- د . الاستراحة وأوقات الفراغ ، والتحديد المعقول لساعات العمل ، والإجازات الدورية المدفوعة الأجر ، وكذلك المكافأة عن أيام العطل الرسمية .

تتضمن شروط السلامة والصحة المهنية ، حيث حدد القانون في المواد (٩٠ ، ٩١ ، ٩٢) الشروط التي يجب أن تتوافر في الأعمال المختلفة والتي تتضمن التالي:

- وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعاملين من أخطار العمل وأمراض المهنة
- الشروط الصحية اللازمة في أماكن العمل
- وسائل الإسعاف الطبي للعمال في المنشأة
- الفحص الطبي الدوري للعمال





مهم يذهب للعمل ، ومن ناحية تعويض الإصابات الناتجة عن العمل في النفق يتم الاتفاق بين صاحب النفق والعامل على مقدار تعويض الإصابة ، وغالبًا يكون التعويض مناسبًا لحالة المصاب ، وأحيانًا تحدث مشاكل ويتم حلها في لجنة الأنفاق .

وبين أنه لم يشاهد أي جهة تراقب عمل الأنفاق إلا حين يكون هناك حادث يحضر الدفاع المدني للإنقاذ ، وأنه في حالة وجود مواد خطرة داخل النفق لا يتم توفير كمادات خاصة لهذا العمل رغم خطورته ، حيث إنه يعاني من سعال شبه متواصل بسبب عدم توفر تهوية مناسبة في النفق والغبار المتعلق بنوع العمل ، وأوضح: "لو توفر لي أي عمل مناسب لن أعود للأنفاق" .

وهناك مثال آخر وهو المواطن محمد الراعي (٢٣ عاما) من مدينة النصيرات وأحد العاملين بالأنفاق ، ويعيل أسرة مكونة من ١٣ شخصا ، بالإضافة إلى زوجته وأطفاله الأربعة ، ويعمل في الأنفاق منذ ٣ شهور ، إذ قال: "نعمل تحت الأرض في ظروف سيئة وخطيرة جدا ، حيث نمكث يومين وحتى ثلاثة أيام داخل النفق ، وفي أحيان كثيرة لا نعرف متى تشرق وتغرب الشمس ، ومع ذلك لا أحد يستمع إلينا وإلى مشاكلنا ، وكل الأبواب مغلقة في وجوهنا ، ولو أن هناك أحدا يستمع إلينا ويوجد لنا فرصة عمل لما جئنا للعمل في الأنفاق" .

وكان المواطن الراعي قد تعرض إلى انهيار جزء من النفق عليه عندما كان يعمل على وضع الخشب على جدران النفق ، وقد نجا في اللحظات الأخيرة بعد أن قام عمال النفق بسحبه من قدميه من تحت كومة الرمل التي انهالت عليه .

ويضيف الراعي: «إذا لم أعمل في الأنفاق فإنني سأواجه مشاكل كثيرة ، وأبسط تلك المشاكل هي أنني لن أتمكن من دفع إيجار المنزل الذي أسكن فيه ، ولن أجد لقمة عيش أستر بها نفسي وعائلتي ، وهذا أبسط شيء ، مع العلم أنني أحصل في اليوم على ٢٥ دولارا مقابل ١٢ ساعة من العمل المتواصل ، وهذا مبلغ لا يكفي مقارنة مع حجم أسرتي ومتطلبات الحياة وغلاء المعيشة في غزة وارتفاع الأسعار بسبب الحصار وعدم دخول

البضائع»<sup>١٥</sup>.

وبحسب تقديرات بلدية رفح فقد بلغ عدد العاملين بالأنفاق قبل الحرب الإسرائيلية على غزة نهاية عام ٢٠٠٨ ما يقارب ٢٠ ألف عامل أغلبهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ - ٢٠ عامًا، وتراجع هذا العدد إلى ما يقارب ٦٠٠٠ عامل بعد الحرب، وتعمل الأنفاق بنظام الورديات حيث يبلغ عدد العمال في كل نفق من ١٥ - ٢٠ عاملاً، وكل وردية من ٦ - ٨ عمال وهؤلاء مهمتهم إخراج البضائع والمواد والسلع من الأنفاق.

وبالنظر إلى ما أقرته العهود والمواثيق الدولية والقوانين النافذة فيما يتعلق بالحقوق في العمل فإن الهيئة رصدت انتهاكات عديدة نتيجة العمل بالأنفاق، حيث إن أغلب حالات الوفاة والإصابات التي تم رصدها بالمحور السابق، ناتجة عن العمل بالأنفاق في ظل عدم توفر أي مطلب من متطلبات الأمن والسلامة المهنية التي تطلبها القانون في أي عمل من الأعمال والنشاطات المختلفة، فكيف بتلك التي يجب أن تتضمن شروطاً خاصة تضمن أمن وسلامة العاملين إذا ما أقرت شرعية احتياجها وفقاً للظروف الطارئة والاستثنائية.

ووفقاً لتوثيق وإحصائيات الهيئة ومستشفى أبو يوسف النجار، فإن جميع حالات الوفاة والإصابات التي تستقبلها المستشفى ناتجة عن العمل بالأنفاق، وأغلب حالات الوفاة والإصابات بين سن 20-18 عاماً، وأن أغلب أسباب الوفاة والإصابة ناتجة عن الأسباب نفسها التي تم رصدها في محور الحق في الحياة والسلامة الشخصية<sup>١٦</sup>.

وحيث إن التنظيم القانوني سواء الدولي أو المحلي للحقوق في العمل قد نظم علاقات العمل في إطار مبدأ المشروعية ووفقاً لها، ونظم علاقات العمل الشرعية ليضفي عليها الحماية القانونية، فإن علاقات العمل الخاصة بالأنفاق لا تخضع لهذا التنظيم، حيث إن العمل بالأنفاق يندرج تحت أعمال التهريب المخالفة للقانون والتي تتنافى

١٥ انظر تقريراً إخبارياً حول (تجارة الأنفاق في غزة . . تجارة رائحتها الموت وترتبتها الحصار) منشور في جريدة الوطن بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٥.

١٦ مقابلة أجرتها الهيئة مع مدير مستشفى أبو يوسف النجار الدكتور عبد الله شحادة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٠



ومبدأ المشروعية القانونية، ويؤسس لعلاقات عمل غير قانونية تستند إلى اعتبارات الحاجة والسخرة، إذا ما أخذ بالاعتبار ظروف وأوضاع قطاع غزة، نظرا للحصار الإسرائيلي المستمر عليه منذ منتصف عام 2007.

وبناء على الاستعراض السابق لواقع العمل في الأنفاق فإنه تبين للهيئة أن أغلب الانتهاكات التي رصدتها ووثقتها والتي مست بحياة المواطنين وحقوقهم المكفولة بالقانون كانت نتيجة مباشرة للعمل بالأنفاق، في ظل عدم خضوعه للتنظيم القانوني وعدم توافر الشروط والمعايير التي تتطلبها القانون والتي أبرزها شروط الأمن والسلامة المهنية، وعدم خضوعها أيضا لمتابعة ورقابة الجهات القانونية المختصة.

## الفصل الثالث

### دور الجهات الرسمية بغزة في متابعة ظاهرة الأنفاق ومنع الانتهاكات الناجمة عنها

مع اتساع وزيادة الانتهاكات الناتجة عن وجود الأنفاق وخروجها على السطح الاقتصادي والاجتماعي والقانوني كأبرز المستجدات التي طالت حياة المواطنين وحقوقهم الأساسية، وخلقت واقعا جديدا ألقى بظلاله وآثاره على مجمل حياة المواطنين واحتياجاتهم، وأصبح الاعتماد عليها مصدرا أساسيا وضروريا من المصادر الضئيلة التي يتم من خلالها دخول البضائع والمواد الأساسية التي يحتاجها قطاع غزة، كما شكلت البديل والاستثناء الذي فرضته عوامل عديدة أهمها: استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة واستمرار الانقسام السياسي والجغرافي في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعلى ضوء تلك المعطيات فإننا سنرصد في هذا المحور دور الجهات الرسمية في قطاع غزة في متابعة تلك الظاهرة، وما قامت به من إجراءات أو تشريعات للحد من الانتهاكات الناجمة عن وجود الأنفاق والعمل فيها والتي يشكل استمرارها خطرا كبيرا على حياة المواطنين ومسا مباشرا بحقوقهم الأساسية المكفولة بالقانون، وذلك كالتالي:



## أولاً: هيئة الحدود العليا

شكلت الحكومة في غزة منذ بداية انتشار الأنفاق عدة لجان تحت مسميات مختلفة لمراقبة الأنفاق ومتابعتها، وقد انتهت إلى تشكيل هيئة الحدود العليا<sup>١٧</sup> بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٥ لتكون المرجعية المتعلقة بالأنفاق وما ينتج عنها من إشكالات وآثار، وأداة متابعة ورقابة على حركة الأنفاق بما يخدم المجتمع والمواطن دون تشريع تلك الظاهرة أو إعطائها الصبغة القانونية.

تضطلع هيئة الحدود العليا بالمهام التالية:

- حماية الحدود وعدم المساس بالسيادة الداخلية أو الخارجية لقطاع غزة بوصفها الجهة الرسمية المخولة بحماية الحدود وتعزيز الاحترام والعلاقات الدولية والقانونية مع دولة الجوار (جمهورية مصر العربية).
- مراقبة الأنفاق لضمان عدم استخدامها بشكل غير مشروع وإدخال المواد الممنوعة أو المخدرات أو استخدامها لتهريب أشخاص بشكل غير قانوني.
- حل النزاعات الناشئة عن الأنفاق، سواء كانت تلك النزاعات ناشئة بين أصحاب الأنفاق والعمال أو بين أصحاب السلع والبضائع أو أصحاب الأراضي المجاورة للحدود أو المقام تحتها الأنفاق.

وقد قامت الهيئة ومنذ إنشائها وبناء على المهمات المكلفة بها بالتالي<sup>١٨</sup>:

- حصر الأنفاق العاملة التي تتراوح ما بين ٦٠٠ - ٨٠٠ نفق، وفق نموذج خاص قامت الهيئة بتصميمه يتضمن اسم صاحب النفق وعدد العاملين فيه وأسماءهم وأعمارهم وأماكن سكنهم بالإضافة إلى أوضاعهم الجنائية والأمنية والأخلاقية.
- منع تشغيل القاصرين (أقل من ١٨ عاماً) وذلك من خلال جولات ميدانية تقوم

١٧ تتكون الهيئة من (جهاز الشرطة، جهاز الأمن الداخلي، جهاز الأمن الوطني، جهاز الدفاع المدني بالدور الفني).

١٨ مقابلة أجرتها الهيئة مع النقيب خالد الشاعر مسؤول هيئة الحدود العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢١.



- بها الهيئة بشكل دوري على الأنفاق .
- توقيع أصحاب الأنفاق على تعهدات شخصية لضمان عدم إدخال أو تهريب مواد ممنوعة أو مخدرة أو تهريب الأشخاص .
- محاولة تطبيق بعض بنود الأمن والسلامة الشخصية داخل الأنفاق من خلال بعض المعايير التي تم اكتسابها بالخبرة والأخطاء التي نتجت عنها حالات الوفاة والإصابات المختلفة .
- شكلت الهيئة وحدة متخصصة (من وزارة الصحة ، ووزارة التموين ، ووزارة الاقتصاد) لمراقبة السلع والبضائع التي يتم إدخالها عبر الأنفاق ومدى مطابقتها لمعايير الجودة الصحية المعتمدة من قبل الحكومة في غزة ، وخلال الفترات السابقة قامت تلك الوحدة بمصادرة وإتلاف كميات كبيرة من السلع والبضائع الفاسدة أو غير الصالحة للاستخدام الآدمي لانتهاج تاريخ صلاحيتها أو ما شابه .
- متابعة حالات الوفاة الناتجة عن العمل بالأنفاق للتأكد من عدم وجود شبهة جنائية ، وضمان استيفاء حقوق ذوي المتوفى لحقوقهم من أصحاب الأنفاق وعدم تغول صاحب النفق على ذوي المتوفى .
- ضمان علاج المصابين نتيجة العمل بالأنفاق على نفقة صاحب النفق طيلة فترة العلاج ، مع ضمان توفير مبلغ مالي للمصاب طيلة فترة العلاج كأنه على رأس عمله ، وذلك بناء على طبيعة اتفاق العمل المسبق بين العامل وصاحب العمل .
- استقبال شكاوى المواطنين الخاصة بالأنفاق وتصنيف الشكاوى حسب طبيعتها وإحالتها إلى الجهة المختصة في خارج اختصاص مهام اللجنة .
- توجيه التجار والمتعاملين مع الأنفاق بإحضار السلع والبضائع الضرورية التي يحتاجها المواطن ، والتي تفتقدها أسواق قطاع غزة .
- وقد قامت الهيئة بمنع استيراد الدراجات النارية ، وذلك نظرًا لاحتفاظ أسواق قطاع غزة بها ، إضافة إلى الآثار السلبية التي ترتبت على وجودها بكثرة .

## ثانيًا: بلدية رفح والأنفاق<sup>١٩</sup>

تقوم بلدية رفح بمتابعة الأنفاق وحصرها وتسجيلها في سجلات خاصة بها، إذ يتوجب على كل صاحب نفق أن يتقدم بطلب لتسجيل نفقه إلى بلدية رفح التي تقوم بأخذ مساهمة مالية تقدر بعشرة آلاف شيقل نظير الخدمات التي تقوم بتوفيرها، وتقوم البلدية بتقديم الخدمات الضرورية للأنفاق سواء تمديد شبكات الكهرباء التي تصل إلى الأنفاق أو توفير الاحتياجات اللوجستية الخاصة بإنقاذ المصابين أو إخلاء القتلى نتيجة حفر الأنفاق والعمل فيها، أو نتيجة انهيارات الأنفاق الفجائية، أو نتيجة استهدافها من الطيران الحربي الإسرائيلي، حيث إن عمليات إنقاذ المصابين وإخراج القتلى داخل الأنفاق من مسؤولية البلدية بالاشتراك مع الدفاع المدني، وذلك بتوفير الجرافات والكباشات والآلات المختلفة للإنقاذ.

كما تقوم بلدية رفح بتوقيع أصحاب الأنفاق على إقرار وتعهد خاص لضمان التالي:<sup>٢٠</sup>

- اتخاذ إجراءات الأمن والسلامة وتوفير كافة الإسعافات الأولية وطفائيات الحريق.

- عدم تشغيل الأولاد القاصرين أو المراهقين ما دون ١٨ عامًا.
- إيجاد شبكة صرف صحي لأي حمام أو مطبخ في منطقة النفق.
- إلزام العاملين بعدم التدخين أثناء العمل.
- عدم تشغيل العمال لساعات طويلة تزيد عن ثماني ساعات.
- دفع كافة الالتزامات المالية أو غيرها لصالح البلدية وفق المدة التي تحددها البلدية.
- الالتزام بكافة التعليمات والأوامر الصادرة عن البلدية والعمل على تنفيذها على وجه السرعة.
- عدم التصرف في نقل ملكية أو إدارة الاستثمار إلا بعد الرجوع إلى البلدية والحصول على الموافقات اللازمة.

كما تقوم البلدية من خلال زياراتها الدورية العشوائية أو في حال علمها بوجود عمال من

١٩ مقابلة أجرتها الهيئة مع المهندس أسامة أبو نقيرة مدير العلاقات العامة في بلدية رفح بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٩

٢٠ انظر صورة عن الإقرار والتعهد الصادر عن بلدية رفح (مرفق رقم ٢).

الأطفال القصر يعملون في أحد الأنفاق ، بإغلاق النفق وإجبار صاحبه على عدم تشغيل عمال دون سن الثامنة عشرة .

وتعتبر بلدية رفح أن وجود الأنفاق في قطاع غزة هو وضع استثنائي أوجدته ضراوة الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن خمس سنوات ، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في السلع والبضائع والمستلزمات الضرورية التي يحتاجها المواطنون ، وأنها اضطرت للتعامل مع تلك الأنفاق للتخفيف من حدة الأضرار الناتجة عن الحصار .

### ثالثاً: النيابة العامة<sup>٢١</sup>

تقوم النيابة العامة في غزة ، بمتابعة كل حالات الوفاة الناتجة عن الأنفاق ، وذلك عبر معاينة الجثة وتحويلها للطب الشرعي ، الذي يحدد بدوره سبب الوفاة ، وتقوم النيابة العامة ، بهذا الإجراء في كل حالة وفاة ناتجة عن الأنفاق للتأكد من عدم وجود شبهة جنائية نتجت عنها الوفاة .

ووفقاً للنيابة العامة في الحكومة في قطاع غزة فإن جميع حالات الوفاة الناتجة عن الأنفاق كانت نتيجة حوادث عرضية داخل الأنفاق وطبقاً للأسباب سالفه الذكر .

كما تقوم النيابة العامة في غزة ، بتلقي شكاوى المواطنين المتعلقة بالأنفاق ، وخاصة القضايا المالية التي تكون ناتجة عن عمليات نصب ناتجة عن تشغيل أموال المواطنين في تجارة الأنفاق ، حيث يقوم بعض أصحاب الأنفاق بإيهام المواطنين بالأرباح الكبيرة وغير العادية التي تدر عليهم عبر استثمار أموالهم في بناء وتجارة الأنفاق ، وتواجه النيابة العامة صعوبات كبيرة في متابعة وملاحقة هؤلاء التجار لوجود بعضهم في الجانب المصري ، الأمر الذي يصعب على النيابة العامة التدخل والمتابعة .

٢١ مقابلة أجرتها الهيئة مع رئيس نيابة رفح الأستاذ يحيى الفرا بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٩ .



## رابعاً: وزارة الداخلية في حكومة غزة<sup>٢٢</sup>

تعتبر وزارة الداخلية في غزة الأنفاق ظاهرة غير شرعية، واستثنائية، ولكن في ظل حالة الحصار التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فإن من حقه ابتداع وابتكار الوسائل المختلفة لتخفيف الحصار عن نفسه، وأنه في حال انتهاء الحصار، فسيتم القضاء على تلك الظاهرة، واعتبر المتحدث باسم وزارة الداخلية في غزة (إيهاب الغصين) أن مسؤولية ارتفاع ضحايا الأنفاق من حالات وفاة أو مصابين، هي مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاصر القطاع منذ أكثر من خمس سنوات.

وطالبت وزارة الداخلية في غزة، أصحاب الأنفاق باتخاذ إجراءات توفر قدراً أكبر من الحماية للعاملين في الأنفاق، وتقليل درجة المخاطر الناتجة عن العمل فيها فيما يشبه التأمينات للعاملين فيها، وذلك لما يشكله العمل في الأنفاق من خطورة على حياة العاملين. كما أكدت وزارة الداخلية أنها تراقب ما يدخل من الأنفاق من سلع وبضائع، وتقوم بمنع دخول الأسلحة والمخدرات.

يتبين للهيئة من خلال الاستعراض السابق لدور الحكومة في قطاع غزة في مراقبة ومتابعة الأنفاق والآثار الناتجة عنها، أنها تنظر وتتعامل مع ظاهرة الأنفاق كأمر واقع واستثناء، فرضته الظروف والوقائع التي يعيشها قطاع غزة نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي عليه، ونتيجة النقص الشديد في أغلب المواد والاحتياجات الأساسية التي يحتاجها المواطنون في قطاع غزة من سلع وبضائع استهلاكية تلبي الاحتياجات الضرورية، دون الالتفات إلى نتائج تلك الظاهرة، وما نجم عنها من مخاطر وانتهاكات مست بشكل مباشر حقوق المواطنين الأساسية، وخاصة حقهم في الحياة والأمن الشخصي.

من خلال العرض السابق للانتهاكات التي رافقت انتشار الأنفاق في قطاع غزة، ودور الجهات الرسمية في غزة، في متابعتها والحد من تفاقم الانتهاكات الناتجة عنها، يتضح

٢٢ تصريح المتحدث باسم وزارة الداخلية في الحكومة في قطاع غزة حول الأنفاق في تحقيق صحفي أجرته مجلة أمواج الصادرة عن برنامج غزة للصحة النفسية العدد (٦٧) الصادرة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩.

التالي:

١. الزيادة المستمرة لأعداد القتلى والمفقودين والمصابين نتيجة الأنفاق أو بسببها، ترتبط ارتباطاً شرطياً وموضوعياً بزيادة أعداد الأنفاق وانتشارها.
٢. عدم وجود آليات مراقبة ومتابعة حقيقية للأنفاق في قطاع غزة، على الرغم من معرفة الحكومة في غزة بهيكلها المختلفة، بأماكن الأنفاق وأعدادها والعاملين فيها وما يتم إدخاله إلى قطاع غزة من خلالها.
٣. حق المواطن في الحياة والسلامة الشخصية من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز المساس بها حتى في الظروف الطارئة أو الاستثنائية، فلا يجوز للحكومة أن تترك أحداً يعبت بحياته تعسفاً أو تسمح له بإيذاء نفسه أو المخاطرة فيها.
٤. اشتراط قيام كل صاحب نفق بالتسجيل لدى بلدية رفع ودفع مبلغ مالي مقابل قيام البلدية بتمديد خطوط الكهرباء وبعض الخدمات الإضافية للأنفاق، يوجب على البلدية القيام بدور أكبر في متابعة ومراقبة الأنفاق، ويوجب أيضاً وضع عدة معايير أخرى تضمن من خلالها توافر الحد الأدنى لشروط وظروف الأمن والسلامة الشخصية، ومعايير عمل تضمن متطلبات الأمن والسلامة المهنية التي يتطلبها القانون في أي عمل من الأعمال والنشاطات المختلفة، فكيف بتلك التي يجب أن تتضمن شروطاً خاصة تضمن أمن وسلامة العاملين إذا ما أقر بشرعية احتياجها وفقاً للظروف الطارئة والاستثنائية.
٥. أنتج وجود الأنفاق علاقات إنسانية واجتماعية ورسمية خارجة عن التنظيم والبناء القانوني في المجتمع، تعزز من خلالها علاقات استغلال حاجة المواطن الغزي للعمل في ضوء ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وإقباله على عمل قد يودي بحياته مقابل توفير متطلبات المعيشية بحدها الأدنى، الأمر الذي دفع العديد من العائلات أن تتغاضى عن عمل أبنائها دون النظر للعواقب الوخيمة نتيجة العمل في الأنفاق.
٦. تدمير الاقتصاد المحلي من خلال عدم تحصيل الحكومة للضرائب على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤثر على قدرتها في تقديم الخدمات الأساسية

للمواطنين ، ويؤثر على دورة الاقتصاد وحركة رؤوس الأموال ، حيث يحول المجتمع إلى طبقات اقتصادية واسعة الفجوات ، وحرمان قطاع البنوك من القيام بدورها في تنمية النشاطات الاقتصادية المختلفة وفق الحاجات المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور البنية الاقتصادية لقطاع غزة وحاجته إلى سنوات أكبر للتعافي من الحصار واقتصاد الأنفاق .

٧ . تبين للهيئة أن كثيراً من الواردات التي تدخل إلى قطاع غزة عبر الأنفاق بكميات كبيرة أصبحت في متناول الجميع دون مراعاة للضوابط التي تحد من انتشارها للأضرار المترتبة عليها ، والتي منها على سبيل المثال الدراجات النارية وماتورات الكهرباء التي دخلت إلى قطاع غزة عبر الأنفاق دون توافر متطلبات مواصفات الأمن والسلامة الشخصية .

### ● التوصيات

١ . ضرورة قيام السلطة الوطنية بالضغط على المجتمع الدولي لرفع الحصار الاقتصادي فوراً عن قطاع غزة ، بما يضمن دخول جميع السلع والبضائع ، والمواد الأساسية ، ويعتبر ذلك التزاماً قانونياً يجب على المجتمع الدولي القيام به ، خاصة الدول الموقعة والملتزمة باتفاقيات وقانون حقوق الإنسان .

٢ . ضرورة قيام الحكومة في غزة بمسؤولياتها في مراقبة ومتابعة الأنفاق ومنع انتشارها ، ومعالجة الآثار والنتائج المترتبة عليها وفق القانون ، حيث إن مبدأ الضرورة والظروف الاستثنائية لا يعفي الحكومة من القيام بدورها في حماية حياة المواطنين وحقوقهم .

٣ . إيجاد آليات استثنائية لحماية المواطنين أثناء عملهم وتجنبيهم المخاطر قدر الإمكان ، مع وجوب اتباع آليات لتعويض المتضررين طبقاً للقانون ، على اعتبار أنهم يسهمون في تخفيف حدة الحصار المفروض على قطاع غزة .

- ٤ . تطبيق قواعد ومعايير قانون العمل الفلسطيني على عمال الأنفاق ، بالإضافة إلى وجوب توافر متطلبات الأمن والسلامة الشخصية ، بما يضمن الحد من الانتهاكات الناتجة عن العمل في الأنفاق .
- ٥ . ضرورة قيام الحكومة في غزة بمحاربة ظاهرة السوق السوداء الناتجة عن الأنفاق ، من خلال مراقبة السلع والبضائع وضبط الأسعار ، وضمان عدم دخول السلع والمواد المنتهية الصلاحية أو الممنوعة والمخدرات باختلاف مسمياتها ، وتطبيق قواعد قانون حماية المستهلك الفلسطيني بما يضمن المحافظة على حقوق المستهلكين وسلامة المنتجات ، ونزاهة المعاملات الاقتصادية .



انتهى





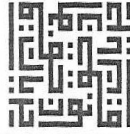
## المرفقات

أولاً: إفادة حصلت عليها الهيئة من عائلة أحد ضحايا العمل في الأنفاق:

	<b>الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان</b> ديوان المظالم The Independent Commission for Human Rights	
<h3>إفادة</h3>		
<p>المواطن "محمود راتب حسن فرجو" ٥٥ عاماً، مسكن رفح الغربية، لا يعمل، متزوج ولديه ٦ أفراد والد المواطن "حمادة محمود فرجو" ٢١ عاماً، أعزب، توفي أثناء عمله في الأنفاق بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١، حيث أفاد بالتالي: أن ابنه "حمادة" كان يقضي أغلب وقته في العمل بالأنفاق باستثناء آخر الأسبوع وكان يعاني من الإرهاق الشديد . وبتاريخ ٢٠٠٨/٨/١ وأثناء عمله بالأنفاق كالمعتاد، علم أن هناك أشخاص محاصرين في نفق يقع في منطقة البرازيل وجامع ابن تيمية، حيث انتقل من مكانه في النفق إلى النفق الآخر لخدمة زملائه، وبعد دخوله النفق في فترة العصر حصل معه اختناق، ولم يكن بالمقدور إخراجه ومن معه إلا في حوالي الساعة ٩:٣٠ مساءً، حيث كان في النفق المذكور سبعة أشخاص توفي منهم ستة أشخاص، كان من ضمنهم ابني "حمادة" الذي ذهب لإيقاظ زملائه ...</p>		
<p>أبواب الهيئة للبيانات الجغرافية للإيمان بموجب مرسوم رئاسي رقم (٥٩) عام ١٩٩٣، المادة (٣١) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ المقر الرئيسي - مكتب الوسط سراج الله : هاتف: ٢٨٨١٥٩٨ / ٢٨١-٢٤١ / ٢٨٨٧٥٦٦ - ٩٧٢ ٢ ٢٨٨٧١١٠، ص.م.م. ٢٢٤٤، فاكس: ٩٧٢ ٢ ٢٨٨٧١١١ مكتب الشمال : هاتف: ٩٧٢ ٢ ٢٢٣٥٦٦٨ - ٩٧٢ ٢ ٢٢٣٥٦٦٨ - ٩٧٢ ٢ ٢٢٣٥٦٦٨ مكتب الجنوب : هاتف: ٩٧٢ ٢ ٢٢٥٠٥١٩ - ٩٧٢ ٢ ٢٢٥٠٥١٩ - ٩٧٢ ٢ ٢٢٥٠٥١٩ مكتب غزة : هاتف: ٩٧٢ ٢ ٢٢٢٢٢٢٢ - ٩٧٢ ٢ ٢٢٢٢٢٢٢ - ٩٧٢ ٢ ٢٢٢٢٢٢٢</p>		



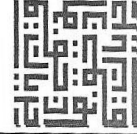
## ثانياً: إفادة حصلت عليها الهيئة من أحد العاملين في الأنفاق:



### الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



### إفادة

المواطن عبد الله تمرار، ٢٠ عاماً، سكان رفح الغربية، أعزب، يعمل في الأنفاق منذ حوالي ٤ سنوات... وأفاد بالتالي: أنه يعمل في اليوم ١٢ ساعة تقريباً، من حوالي الساعة ٦ صباحاً حتى الساعة ٦ مساءً، ويحصل على ١٠٠ شيكل يومياً حتى أن هذا المبلغ بدأ يقل تدريجياً. ويعمل في العديد من المهمات في الأنفاق منها: حفر الأنفاق، نقل البضاعة، وإصلاح الأنفاق التالفة، وأضاف أنه لا يعمل يوم الجمعة إلا إذا كان هناك عمل مهم يذهب للعمل. وأفاد أنه في شهر ٢٠١٢/٧ كان يحفر نفق برفقة عمال آخرين، فوجدوا مكعب اسمنتي كبير من مخلفات الاحتلال، وعندنا قاموا بسحبه بالماتور وحاولوا الحفر من جديد، إلا أن المكعب سقط مرة أخرى في مكان الحفر حيث هرب الجميع منه بصعوبة. وأنه في حالة وفاة شخص يتم تعويض عائلة المتوفى، وفي حالة الإصابة يتم الاتفاق بين صاحب النفق والعامل على مقدار تعويض الإصابة. وأفاد أنه لم يشاهد أي جهة ترأّيب عمل الأنفاق إلا حين وجود حدث يحضر الدفاع المدني لإنقاذ تلك الحالة. وفي حالة مكعب مواد خطيرة لا يتم توفير كمادات رغم خطورة العمل في تلك الأشياء، وأن الكثير من الأنفاق لا يوجد بها حماية في سقف النفق ويمكن أن تنهار في أي لحظة. وأخيراً أفاد العامل بأنه يعاني من سعال شبه متواصل بسبب عدم توافر تهوية مناسبة في النفق، والغبار المتعلق بنوع العمل.

إشهاد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (٥٩) عام ١٩٩٣، وإمادة (٣١) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام ٢٠٠٣

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله: هاتف: ٢٨٨١٦٥٨ / ٢٨١-٢٤١ / ٢٨٨٧٣٦٦ / ٩٧٢ ٢ ٢٨٨٧٣٦٦ - فاكس: ٢٨٨١٦٥٨ / ٩٧٢ ٢ ٢٨٨٧٣٦٦

مكتب الشمال: هاتف: ٩٧٢ ٩ ٢٣٣٥٦٦٨ / ٩٧٢ ٩ ٢٣٣٥٦٦٨ - فاكس: ٩٧٢ ٩ ٢٣٣٥٦٦٨

مكتب الجنوب: هاتف: ٩٧٢ ٢ ٢٧٥٠٥١٩ / ٩٧٢ ٢ ٢٧٥٠٥١٩ - فاكس: ٩٧٢ ٢ ٢٧٥٠٥١٩

مكتب غزة: هاتف: ٩٧٢ ٢ ٢٧٥٠٥١٩ / ٩٧٢ ٢ ٢٧٥٠٥١٩ - فاكس: ٩٧٢ ٢ ٢٧٥٠٥١٩

## ثالثاً : رسالة موجهة من الهيئة إلى رئيس بلدية رفح :

حضرة السيد صبحي أبو رضوان المحترم ،

رئيس بلدية رفح

رفح - فلسطين

الموضوع/ تقرير خاص حول الأنفاق

تحية طيبة وبعد ،

تهديكم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» أطيب تحياتها ، وتود أن تحيطكم علماً أنها بصدد إصدار تقرير خاص يرصد الوفيات داخل الأنفاق والتي زادت بشكل ملحوظ خلال الفترة السابقة .

وعليه فإن الهيئة تطلب من سيادتكم موافاتها بطبيعة الخدمات التي يتم تقديمها من قبلكم لأصحاب الأنفاق ، وذلك للوقوف على واقع الأنفاق في قطاع غزة ، وذلك حفاظاً على حقوق المواطنين وحرياتهم المكفولة لهم حسب القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المحامي / حازم هنية

الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان



## رابعاً : رسالة موجهة من الهيئة إلى النائب العام:

حضرة السيد محمد عابد المحترم ،

النائب العام

غزة - فلسطين

الموضوع: شكاوى الأنفاق

تحية طيبة وبعد ،

تهديكم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» أطيب تحياتها ، وتود أن تحيطكم علماً أنها بصدد إصدار تقرير خاص يرصد الوفيات داخل الأنفاق والتي زادت بشكل ملحوظ خلال الفترة السابقة .

وعليه فإن الهيئة تطلب من سيادتكم موافاتها بالشكاوى التي تلقتها النيابة العامة حول الأنفاق خلال الفترة السابقة ، والآليات التي اعتمدتها في معالجة تلك الشكاوى للحد من الانتهاكات الناجمة عن وجود الأنفاق في قطاع غزة ، وذلك حفاظاً على حقوق المواطنين وحرياتهم المكفولة لهم حسب القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المحامي / حازم هنية

الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## خامساً : رسالة موجهة من الهيئة إلى وزير الداخلية:

حضرة السيد فتحي حماد المحترم ،  
وزير الداخلية  
غزة- فلسطين

### الموضوع/ تقرير خاص حول الأنفاق

تحية طيبة وبعد ،

تهديكم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» أطيب تحياتها ، وتود أن تحيطكم علماً أنها بصدد إصدار تقرير خاص يرصد الوفيات داخل الأنفاق والتي زادت بشكل ملحوظ خلال الفترة السابقة .

وعليه فإن الهيئة تطلب من سيادتكم موافاتها بالآليات التي تم اعتمادها من قبل وزارة الداخلية لمراقبة ومتابعة حالة الأنفاق في قطاع غزة للحد من الانتهاكات الناجمة عن وجودها ، وذلك حفاظاً على حقوق المواطنين وحياتهم المكفولة لهم حسب القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المحامي / حازم هنية

الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان





